ثلاثة وثلاثون عامًا مرّت على انطلاق الحرب الأهلية، التي قتل وخطف خلالها الآلاف. حتى اليوم، لا يزال أهالي المفقودين يجددون مطالبتهم بكشف مصير أحبّائهم. تزامنت ذكرى ١٣ نيسان هذا العام قبل شهرين من موعد الانتخابات النيابية التي ستعيد إلى الواجهة السياسية العديد من الذين دمّروا وخطفوا وقتلوا ومن ثَم حصلوا على براءات ذمة وامتيازات، مدّعين الانتقال من منطق الحرب إلى منطق "الدولة".

مقابلة مع وداد حلواني

(رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان)

أجرتها: فرح قبيسي

ما هي آخر مستجدات القضية المرفوعة من قبل أهل المخطوف محيي الدين حشيشو على «القوات اللبنانية» بتهمة اختطافه عام ١٩٨٢؟ تم عقد آخر جلسة استماع في ٩ نيسان ٢٠٠٩، وتقرر تأجيلها إلى ٢ تموز ٢٠٠٩. هذه هي السياسة المتبعة مع هذه القضية منذ العام ١٩٩١، تاريخ وضعها في يد القضاء اللبناني. وهذا، إن كان يدل على شيء، فهو يدل على سياسة المماطلة، لا بل الاستهتار في هذه القضية. إن طريقة التعاطي مع هذه القضية هي دليل صارخ على غياب الإنصاف والعدالة.

نحن نعتز بقضية يتيمة أصدر خلالها القاضي الراحل جوزيف غمرون عام ٢٠٠٢ حكما ضد حسين محمود حاطوم (المسؤول عن رئاسة مكتب القوات اللبنانية في المنطقة الجنوبية لبيروت)، الذي أقدم على خطف علي ديب فارس من منطقة الأوزاعي عام ١٩٨٢. والخطف يعتبر جريمة إخفاء قسري،لا تسقط لا بالعفو ولا بمرور الزمن. هذه القضية أعادت إلينا كأهالي مخطوفين شيئًا من الاعتبار، وأكدت لنا أنه ما يزال هناك قضاة يتعالون على الضغوطات السياسية و قادرون على الإنصاف و تحقيق العدالة.

ما مدى محورية قضية حشيشو بالنسبة لأهالي المفقودين والمخطوفين؟ قضية حشيشو ليست قضية عائلته وحدها، بل قضية كل عائلة من عائلات المخطوفين والمفقودين. إن تحقيق العدالة في هذه القضية سيشمل قضية المخطوفين والمفقودين ككل.. إلا أن هذه العدالة لن تتحقق من دون وعي مجتمعي لضرورتها، يطالب بها ويحتضنها. قضية حشيشو هي مثال على ذلك، فعلى الرغم من الدعم الذي تلقاه زوجة محيي الدين حشيشو، نجاة، من قبل لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين وبعض المحامين والنشطاء، إلا أن المماطلة بالبت بالقضية ومحاسبة خاطفي زوجها تتسبب بالعديد من المضاعفات من إرهاق نفسي وجسدي. من هنا بدأنا التفكير باللجوء إلى القضاء من باب مواجهة جماعية للوصول إلى إحقاق العدالة.

ما هو رأيك بترشح عدد من الذين أياديهم ملوثة بالدماء، خاصة إننا على أبواب انتخابات؟ عندما انتهت الحرب، هؤلاء عُيّنوا أسيادًا في السلطة والإدارات من دون انتخابات وأصدروا قانون عفو، أعفوا بموجبه أنفسهم من الجرائم التي ارتكبوها. واليوم بدل أن يُعيّنوا، أصبحوا يُنتَخَبون.

نحن لم نختبئ ولا للحظة خلف أصابعنا، بل عملنا على فضح المرتكبين من أعلى إلى أسفل وأشرنا إليهم بالاسم. فلم نخشى أن نقول، على سبيل المثال، أن جعجع رفض مقابلة أهالي المخطوفين. فالمجرمون لا يقوون على النظر بعيون ضحاياهم.

لم يكن خيارنا خوض هذه المعركة منذ سنة ١٩٨٢. هذه المعركة فُرضت علينا نتيجة الحرب لأنها مستنا بشكل مباشر. نحن أصحاب حقوق. من حقنا معرفة مصير من فقدنا، فإن خطفوا أين هم؟ وإن ماتوا أين رفاتهم لندفنهم؟ نحن نرى كل يوم جرائمهم في وجوههم وتصريحاتهم. إلا أننا لم ولن نلجأ إلى أساليبهم بالخطف والسلاح. نحن أسلوبنا مغاير، نحن لا نملك سوى تمسكنا بحقنا الذي سوف ننتزعه بالأطر الديمقراطية.

2009 04 UK-0002 6-2

الملاحظ في السنوات الأخيرة تزايد اهتمام المجتمع المدني بموضوعي "المحاسبة" و"ذاكرة الحرب"، ما هو تقييمك لدوره في هذا المضمار؟ لنتوقف قليلا عند كلمة "مجتمع مدني"، في رأيي أن لا وجود لمثل هذه الكلمة. ففي لبنان تختلف المفاهيم عن تلك التي نقرأها في الكتب. هنا، الانتماء الطائفي يغلب على أي انتماء آخر فتضيع المواطنة، وإذا غابت المواطنة غاب المجتمع المدني، وضاعت المسؤوليات والهموم المشتركة.

لكن لدينا بعض التجمعات أو "البؤر الصغيرة" المجتمعية والمدنية، التي لا أعرف إلى أي مدى من الممكن أن تكون مؤثرة كونها محاصرة من قبل الدولة وتشريعاتها وقوانينها. إلاّ أن هذه "البؤر" هي التي وقفت إلى جانب أهالي المخطوفين والمفقودين منذ العام ٢٠٠٠ عبر حملة "من حقنا أن نعرف".

صحيح أن هناك "هبّة" على موضوع ذاكرة الحرب، على اعتبار أنه موضوع على الموضة ومرتبط بتمويل الجمعيات إلا أني لا أريد أن أدين أحد، ليس لي إلا أن أشجع هذا الوعي المجتمعي المتزايد في هذا الإطار.

أما إن كنت تقصدين الاحتفال الرسمي برعاية رئيس الجمهورية في ١٣ نيسان لإطلاق إقامة نصب تذكاري لضحايا الحرب، فنحن اعتبرنا أن توقيته مشبوه.

النصب التذكاري هو واحد من مطالبنا الأساسية إلا أننا نعتبره تكليل لمسيرة إحقاق العدالة وكشف مصير المفقودين. إطلاق إقامة النصب التذكاري هذا هو محاولة لطوي ملف المفقودين. نحن نعتبر أن كل مقبرة جماعية تُكشف هي بحد ذاتها نصب تذكاري. اليوم الذي يجب أن يقوم فيه نصب تذكاري هو اليوم الذي يجب أن تكون العدالة قد تحققت وضحايا الحرب قد نالوا حقوقهم. عند ذلك يحق لنا أن نخلد الذكرى عبر نصب يقوم على جراح اندملت، مشرعاً الباب أمام مستقبل سلمي.

هل تريدين إضافة شيء بعد؟ نعم، أريد أن أقول أن ليس لدينا أمل كأهالي مخطوفين أن نصل إلى حقنا وما دام مرتكبي الجرائم ما يزالون يتمتعون بسلطة في الدولة والإدارات. لا نستطيع إبعادهم سوى بتحقيق العدالة. والعدالة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا حملها المجتمع المدني واعتبرها قضيته المركزية. لذلك أنا أدعو إلى تضافر عمل الجمعيات في هذا الإطار والى عدم تبديد الجهود، فالذاكرة هي ذاكرتنا جميعًا.